

حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية : مقارنة بديلة لإرساء الأمن Governance of security in Algerian border regions : an alternative approach to establish security

ابراهيم سعد الشاكر فزاني

جامعة يحي فارس - المدية - الجزائر -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

chakerfezzani@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/09

تاريخ القبول: 2021/10/20

تاريخ الاستلام: 2021/03/14

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية مقارنة حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية، فعلى الرغم من أن الجزائر تفرض إجراءات أمنية مشددة على كافة حدودها في محاولة منها للوقاية من التهديدات الأمنية المترتبة عن هشاشة الدول المجاورة، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء مناطقها الحدودية رهينة مجموعة من المشاكل الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم الإستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتم التوصل إلى أن التهديدات الأمنية المركبة في المناطق الحدودية الجزائرية تتطلب ضرورة الإعتماد على مقارنة أمنية متكاملة، وفي هذا الإطار يعتبر حوكمة الأمن في المناطق الحدودية مقارنة بديلة ناجعة للإرساء الأمن في هذه المناطق، وذلك من خلال دعم التنمية، وتعزيز السلام عبر توفير مناخ الإستقرار وتأمين المعاملات والعلاقات المختلفة، عن طريق الموازنة بين تحقيق الأمن بكل عناصره وأبعاده، وضمان استقرار الدولة من جهة، وخدمة المواطن وحمايته وحفظ كرامته وممتلكاته واحترام حقوقه من جهة أخرى.

كلمات دالة : حوكمة الأمن، المناطق الحدودية، التنمية، الهجرة، الإرهاب.

Abstract :

This study aims to highlight the importance of an approach to security governance in the Algerian border regions. These regions experience security threats due to the fragility of neighboring countries. While Algeria imposes strict security measures on all its borders, this has not prevented the existence of economic, security and social problems.

In this study, the descriptive and analytical method was used, and it was concluded that security threats in Algerian border regions require a unitary security approach, and in this context the governance of security in border regions is considered to be an alternative approach to establish security, by achieving security in all its elements and dimensions, by guaranteeing the stability of the State on the one hand, and the protection of the citizen, by preserving his dignity and his goods and by respecting his rights on the other hand.

Key words: Security governance, border regions, development, migration, terrorism.

مقدمة :

أدت الأعمال الإرهابية في منطقة الساحل إلى تعقيد المشهد في المناطق الحدودية الجزائرية، بعد اتخاذ عدد من المنظمات المسلحة للمنطقة ملاذًا لها، الأمر الذي انتهى بتدخل دولي بقيادة فرنسا لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل. وارتفعت وتيرة الأعمال الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء بغرب إفريقيا ما عزز الفوضى وانفلات الأمن بشكل غير مسبوق في المنطقة التي أصبحت مسرحًا لعمليات عدد من الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى تنامي تجارة المخدرات والأسلحة. كما ساهم التدخل الخارجي من الولايات المتحدة وشركاء أوروبيين في المنطقة في تنامي العنف وخروجه على السيطرة، حيث أدى إلى تهجير مئات الآلاف من سكان الصحراء إلى دول الجوار وعلى رأسها موريتانيا والجزائر وبوركينا فاسو.

ومنذ اندلاع ثورة الطوارق الأخيرة عام 2012 بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وجدت الجماعات الإرهابية فرصة سانحة للدفاع بقوة واستغلال الفوضى وفراغ السلطة في صحراء أزواد شمالي مالي، ولتتقدم إلى بقية دول المنطقة عبر حزام الساحل وحتى بحيرة تشاد. وأدى تعطيل اتفاقيات السلام وتقاسم السلطة بين الطوارق ومالي، إلى تفاقم أزمة سكان المنطقة ومعاناتهم، حيث تزايدت الهجرة غير الشرعية واتسعت دائرة الفقر.

وبسبب الأوضاع المزرية التي تعاني منها المناطق الحدودية الجزائرية فإن سكان المنطقة أصبحوا يعولون على شركاء الجوار وعلى رأسهم الدولة الجزائرية، حيث وجه نواب الجنوب (منطقة الطوارق) رسالة مفتوحة حول المناطق الحدودية إلى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، دعوا فيها إلى وضع اعتبار أمني واقتصادي لسكان المنطقة، ودعا الخطاب المفتوح الحكومة الجزائرية إلى مراعاة طبيعة سكان المنطقة وفتح المعابر وتسهيل حركة الرعاة والتجار، وإلى عدم الخلط بين التجار العاديين والمهربين، إضافة إلى التعاون مع سكان المنطقة للسيطرة على الوضع الأمني في الحدود، وإلى توجيه التنمية الاقتصادية التي من شأنها ضمان استقرار حقيقي للسكان.

انطلاقاً من هذا السياق تتبلور الإشكالية الرئيسية على النحو التالي :

ما هي المقاربة الأمنية الناجمة لضمان الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية الجزائرية ؟

تنبثق من هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي :

- ما هو مفهوم الأمن ؟

- ما هي المقاربة الأمنية المعتمدة في إدارة المناطق الحدودية الجزائرية ؟

- ما هو البديل الأمني الناجع لضمان الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية الجزائرية ؟

وتكمن أهمية البحث في التعرض إلى مشكلة المناطق الحدودية الجزائرية التي واجهت صانع القرار في الجزائر منذ الاستقلال، والتي اشتدت حدتها في السنوات الأخيرة بحكم التغيرات الجيوسياسية في المنطقة، لتصبح هذه المناطق اليوم ضمن اهتمامات السياسة العليا للدولة الجزائرية. وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- الإلمام بمفهوم جديد في حقل الدراسات الأمنية وهو الحوكمة الأمنية، فمفهوم الأمن يعتبر من أصعب المفاهيم، ذلك أنه مفهوم حركي ديناميكي يتأثر بالمتغيرات الداخلية والدولية.

- تشخيص حقيقة المشاكل التي تعاني منها المناطق الحدودية الجزائرية، وذلك من أجل محاولة إيجاد حلول عملية تضمن الأمن والاستقرار في هذه المناطق.

ومن أجل دراسة علمية لإشكالية البحث تم توظيف المنهج الوصفي لما له من قدرة كبيرة على توصيف الواقع التي تعرفه المناطق الحدودية الجزائرية، كما تم اقحام المنهج التحليلي في محاولة

تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، والوصل إلى النتيجة الرئيسية التي مفادها أن ضمان الأمن بمفهومه الشمال في المناطق الحدودية الجزائرية يتطلب الارتكاز على مقارنة الحوكمة الأمنية.

وللإجابة على إشكالية الدراسة وما تثيره من تساؤلات تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية :

المحور الأول : مفهوم الأمن

المحور الثاني : مفهوم الحوكمة الأمنية

المحور الثالث : المقاربة الأمنية في إدارة المناطق الحدودية الجزائرية

المحور الرابع : نحو حوكمة أمنية في إدارة المناطق الحدودية الجزائرية

المحور الأول : مفهوم الأمن

إن تحديد مفهوم الأمن ليس بالأمر السهل وذلك نظرا لأنه موجود في كافة مجالات الحياة كما أن المفهوم في حد ذاته مصطبغ بالأيديولوجية، والتي تجعل من الصعوبة إيجاد إجماع حوله، والأمر يصبح أكثر تعقيدا عند ما نحاول تحديد مفهوم الأمن الوطني (BALZACQ, hiver (2003 - 2004, p. 34).

إن موضوع الأمن كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف الأنظمة السياسية سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية، وقضية الأمن القومي ليست قضية جديدة في مضمونها، بل هي قضية قديمة واجهتها الأمم السابقة وتعاملت معها، وإن كانت لم تستخدم ذلك المصطلح الذي ظهر مع ظهور الدولة القومية الحديثة، « فظاهرة السلطة ومن ثم ظاهرة الدولة في المجتمع الإنساني ارتبطت أساسا بالمقدرة على تحقيق ذلك الشعور بالأمن لدى الناس » (الزحيلي، 1993، صفحة 145).

اختلف الباحثون حول مفهوم الأمن وأبعاده ومقوماته وأساليب تحقيقه، فكانت هناك تعريفات عديدة لمفهوم الأمن، وفي هذا الصدد يرى " باري بوزان " (Barry BUZAN) بأنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية (الحري، صيف 2008، صفحة 10).

• عرف " روبرت مكنمارا " (Robert McNamara) الأمن في كتابه : " جوهر الأمن " (The essence of security) في ستينيات القرن الماضي قائلا : « إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة » (مكنمارا، 1970، صفحة 125)، ويقول كذلك في نفس المعنى : « لا يمكن للدولة أن يتحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر

الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى للتنمية» (بوزناده، 1992، صفحة 17). لقد ربط "مكنمارا" بين الأمن والتنمية، مؤسسا بذلك مفهوما تنمويا جديدا للأمن.

• وفي نفس السياق تكلم "كين بوث" (Ken BOOTH) عن ضرورة إعادة صياغة مفهوم الأمن، وذلك في مقال له تحت عنوان: "الأمن والتحرر" سنة 1991، حيث قال: «الأمن يعني عدم وجود تهديدات، والتحرر هو تحرير الناس كأفراد وجماعات من هذه القيود المادية والبشرية، التي فرضت عليهم من دون اختيار. الحرب والتهديد بالحرب هي واحدة من تلك القيود جنبا إلى جنب مع الفقر، وضعف التعليم، والقمع السياسي وغيره. الأمن والتحرر هما وجهان لعملة واحدة، والتحرر هو الأمن الحقيقي الذي لا تنتجه لا السلطة ولا النظام» (BOOTH, October 1991, p. 319).

إن مثل هذه التصورات غير العسكرية للأمن ساهمت مع بداية التسعينات في بروز المفهوم الشامل للأمن، ويقصد به مجموعة الأسس والمركبات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقرارها في مواجهة المشكلات التي تعترضها في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والغذائية والصحية والثقافية وغيرها من المقومات الأساسية التي تقوم عليها الدولة، وما تجدر الإشارة إليه هو أن بعد ذلك شاع استخدام مصطلحات الأمن الغذائي والأمن السياسي والأمن المجتمعي والأمن الإقتصادي والأمن العسكري والأمن البيئي وغيرها للدلالة على كل متطلب من متطلبات الأمن بمعناه الواسع، كما مهد مفهوم الأمن الشامل فيما بعد لبروز مفهوم جديد في حقل الدراسات الأمنية، وهو مفهوم الأمن الإنساني (الأمن البشري)، وفي هذا السياق يقول "باري بوزان": «إذا أمام هذه المعطيات يمكن تحديد المكونات الأساسية للأمن الإنساني في إطار المسائل التالية: الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي» (BUZAN, 1983, p. 28).

المحور الثاني: مفهوم الحوكمة الأمنية:

تعتبر "الحوكمة الأمنية" إحدى المفاهيم الجديدة في الدراسات الأمنية، حيث انتشر استخدام هذا المفهوم في بداية تسعينيات القرن العشرين، والتي تميزت ببروز بعض المتغيرات مثل: زوال الحدود الإيديولوجية بعد نهاية الثنائية القطبية، ومن ثم تراجع هيمنة الاتحاد السوفيتي في مقابل صعود الولايات المتحدة، وفقدان بعض التحالفات العسكرية قدرتها على الاستمرار من مثل حلف وارسو، علاوة على انتقال النزاعات من بين الدول إلى داخل الدول، أي بين المواطنين وحكومات دولهم، في إطار ما أسماه أستاذ علم السياسة الهندي راجني كوثاري «استيلاب الحكومات للحوكمة» (KOTHARI, 1987, p. 277).

إن مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة توسع إلى مجالات أخرى غير عسكرية، مما

اقتضى أنظمة وسياسات أمنية أخرى، ومن ثم فالنواة الصلبة لمفهوم الحوكمة الأمنية ليست الحكومة وحدها صانعا للسياسة الأمنية، وإنما تنشطر هذه النواة الثقيلة الوزن في سلطتها إلى أجزاء فاعلة تتمتع بطاقات وقدرات وظيفية عالية تمنحها بنية أمنية مميزة، مثل فواعل الأمن الخاص المتهيككين في شكل شركة أمنية أو عسكرية خاصة، أو فواعل الأمن المدني والبشري المنتظمين في شكل هيئات غير حكومية لتقديم مساعدات إنسانية مختلفة.

وعليه فمفهوم الحوكمة الأمنية يتضمن متغيرا جديدا وهو " التجزئة " (Fragmentation) التي لم تدركها المقاربات التقليدية للأمن، إذ اكتفت بالدولة فاعلا وحيدا يحتكر صنع السياسة الأمنية في بعدها العسكري، ويجلب مصلحة حفظ سيادتها وأمنها القومي (KRAHMANN, 2003, p. 5).

إن هذا التفسير الجديد للأمن جاء بعد مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي شهدت تهديدات أمنية جديدة مثل: الإرهاب، الهجرة، اللجوء، الاتجار بالبشر، الكوارث البيئية، وهي قضايا وسعت مفهوم الأمن بالنسبة إلى الدولة، ونقلته إلى قطاعات غير عسكرية لا تمتلك فيها الخبرة والموارد الكافية لإدراكها بمفردها، مما سهل عملية تفتت صناعة السياسة الأمنية وتقسيمها جغرافيا وعمليا إلى عدة هياكل، وبناء على هذا الافتراض تأخذ الحوكمة الأمنية الصيغ الإجرائية الآتية:

• « هي مقارنة نظرية جديدة تسمح بتحليل عملية التجزئة في صنع السياسات الأمنية عبر مزيج من أنماط التعاون الهرمية والأفقية بين هياكلها التي تشمل الدولة والفواعل غير الدولانية » (KRAHMANN, Security governance and networks: New theoretical perspectives in transatlantic security, 2005).

• « هي وسيلة إرشادية تسمح بالكشف عن الأدوار التي تلعبها مختلف المؤسسات في المجال الأمني... أو هي إدارة وتنظيم منسقين للقضايا الأمنية من خلال العديد من السلطات المستقلة؛ عن طريق تدخلات كل من القطاعين العام والخاص، وعبر مختلف الترتيبات الرسمية وغير الرسمية المنظمة بدورها من خلال خطابات ومعايير، والموجهة توجيهها هادئا نحو محصلات السياسة الأمنية التي تعاونوا في صناعتها » (SPERLING & HALLENBERG, 2009, p. 5).

يدرك الباحثون والحكومات والمنظمات الدولية أن الخط الفاصل بين أصحاب الأمن الرسميين وغير الرسميين يتلاشي بصورة متزايدة في الدول التي تشهد صراعات والتي تمر بمرحلة ما بعد الصراع على حد سواء، والتي اتسمت بانتشار جهات فاعلة سياسية وعسكرية، يحمل كل منها في جعبته ادعاءات متنافسة لاحتكار القوة.

في مثل هذه " الترتيبات الهجينة " يرى البنك الدولي، أنه يتعين على الدولة العمل عبر، ومع الجهات الفاعلة غير الحكومية، والمجالس، والمحاكم العرفية، وأمرء الحرب المحليين، وقد أشارت وزارة

التنمية الدولية في المملكة المتحدة، مرددة ما سبق إلى أن التركيز في المقام الأول على مفري الأمن التابعين للدولة يغفل أيضا وجود أشكال بديلة لتحقيق الأمن. ويتحدث أنصار التهجين عن نموذج "الحكومة الجيدة بالقدر الكافي"، فبدلا من الإستمرار في المطالبة وانتظار تشكيل حكومة متماسكة وقادرة ينظر إلى الحكومة التي تشمل جهات فاعلة مسلحة غير حكومية باعتبارها الخيار الأفضل التالي (لعروسي، 2020، صفحة 85).

إن مقارنة الحكومة الأمنية تقتضي التعاطي الإستباقي مع الحوادث، من خلال سرعة امتلاك المعلومة الأمنية، فالعمليات الأمنية الزجرية تراجعت لمصلحة الأعمال الوقائية وتدير حالات الأزمات، من منظور أمني حديث يعتمد مقارنة استباقية تقوم على التوقع وتقدير المخاطر (الحافظي، 2020، صفحة 38).

وللحكومة الأمنية، ثلاثة أطراف أساسية، أولها الدولة كفاعل مركزي، ثم المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأخيرا توفر ثقافة الحكومة داخل الإدارات وفي أوساط المجتمع. إن تأكيد المقاربة الشمولية، لا ينفي قط أهمية المقاربات الأمنية، فالرهان يظل كبيرا على الحكومة الأمنية، كأحد المداخل المهمة والناجعة في هذا السياق، لارتباطها بتدابير وقائية وعلاجية، تسهم حتما في تطوير الظاهرة في إطار من التكامل مع مختلف الجهود والإجراءات الأخرى.

تتسم الأزمات الداخلية في الوقت الراهن بالتعقيد والتشابك، وهذا ما أوجب تجاوز المفهوم التقليدي للأمن الذي أضحي متعدد الأبعاد (اقتصادي، وسياسي، واجتماعي، وبيئي، وغذائي، وصحي..)، وترسيخ مفهوم الأمن الإنساني الشامل، الذي يضع الفرد في عمق المعادلة الأمنية.. كما أن أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، تتمحور حول 17 هدفا في إطار خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030، وهي كلها أهداف تقارب الأمن في بعده الشامل.

وعليه فإن الإدارة السليمة لأزمات اليوم، يتطلب الإعتدال على استراتيجية علمية تسمح بمنع تطورها (الأزمات)، واحتوائها بأقل كلفة، كما يتطلب الأمر استحضار متطلبات الحكمة الأمنية التي تقتضي الموازنة بين تحقيق الأمن بكل عناصره وأبعاده، وضمان استقرار الدولة من جهة، وخدمة المواطن وحمايته وحفظ ممتلكاته واحترام حقوقه من جهة أخرى.

إن الحكومة الأمنية هي أسلوب حديث ومتطور لدعم التنمية وتحقيق السلام المنشود، عبر اعتماد سبل التواصل والدبلوماسية والمرونة والنجاعة والوقائية في تدبير المخاطر والأزمات، وهي آلية تعزز الحكومة في أبعادها ومكوناتها الشمولية.

المحور الثالث : المقاربة الأمنية في إدارة المناطق الحدودية الجزائرية

عملت بلدان المغرب العربي في السنوات الأخيرة على تأمين حدودها أمنيا، فعلى طول

الحدود التونسية-الليبية تم بناء خندق بطول 220 كيلومتراً في فيفري 2016، وقامت الجزائر بانجاز جدار عازل على حدودها مع المغرب، يقدر ارتفاعه بسبعة أمتار وعرضه بمترين، ويمتد على مسافة 271 كلم انطلاقاً من ولاية تلمسان، ولقد تم بناء هذا الجدار الجزائري بعد شهر من بناء جدار مغربي مماثل، يتجاوز طوله 100 كلم، وبررت السلطات المغربية هذا الجدار بغرض محاربة الجريمة المنظمة ومنع تسلل مقاتلين ينشطون في جماعات متطرفة من الجزائر إلى المغرب، لا سيما لاستمرار العمليات العسكرية الجزائرية ضد هذه الجماعات (GALLIEN & MAAT, 2018).

منذ انتفاضات 2011 أصبحت الحدود تشكل تحدياً أمنياً لدول المغرب العربي، فلقد أدى النزاع في ليبيا وشمال مالي إلى تنامي تهريب السلاح وتجارة المخدرات في مختلف أنحاء المنطقة، كما ساعدت هذه العوامل الجماعات الإرهابية على شن هجمات على تونس والجزائر.

وبذلك أصبحت تعتبر الحدود القابلة للاختراق سبب من أسباب ضعف الدولة، ومؤشر من مؤشرات، وكذلك مصدر لعدم الإستقرار والهشاشة في المنطقة، وهذا ما دفع دول المغرب العربي إلى التخلي عن الأساليب القديمة في إدارة الحدود لمصلحة مقاربات غربية قائمة على الحشد العسكري على المعابر غير الشرعية، وفي هذا الإطار قدمت الدول الغربية مساعدات عسكرية ومالية هدفها اضعاف المزيد من الصرامة في إدارة الحدود. غير أن هذه المقاربة الأمنية أدت إلى تأجيج المناطق الحدودية لدول المغرب العربي على حساب تعزيز الأمن، لا سيما وأن المجتمعات المحلية في هذه المناطق تراهن على التهريب والبضائع المهربة الرخيصة نتيجة ضعف التنمية.

منذ الاستقلال، أعطت دول المغرب العربي الأولوية للتنمية الاقتصادية والإستثمار في مدن الساحل الأساسية، تاركة المناطق الداخلية والمناطق الحدودية الشاسعة عرضة للإهمال والتهميش، وفي المقابل من ذلك سمحت هذه الدول بأشكال بديلة من توليد المداخيل في المناطق الحدودية، على رأسها التهريب، إذ ساهمت تجارة الشبكات بالبنزين أو المواد الغذائية أو الأقمشة أو الأجهزة الإلكترونية المهربة في تأمين الوظائف، وأتاحت الحركة الاجتماعية، وخفضت من تكلفة المعيشة في المناطق الحدودية. وهكذا تطورت اقتصادات ناشطة عبر الحدود، ساعدت على بروز شكل من أشكال التنمية الاقتصادية المنخفضة التكلفة.

لقد كانت المقاربات الأمنية التقليدية ناجحة إلى حد كبير، غير أن التحول في المشهد الأمني في المنطقة أحدث تغييراً على المعادلة الأمنية في المناطق الحدودية، ففي تونس وليبيا، تسببت الإنتفاضات في توتر العلاقات بين القوى الأمنية والمجتمعات الحدودية، بالإضافة إلى تدفق الأسلحة والأشخاص عبر الحدود. وبذلك أصبحت دول المغرب العربي مضطرة إلى مراجعة أسلوبها التقليدي المرن في التعامل المناطق الحدودية، هذا ولا سيما مع قيام مجموعات تابعة لتنظيم

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية بشن غارات قوية على الحدود الوطنية، ومنها هجمات على منشأة الغاز في عين أميناس في الجزائر في العام 2013، ومدينة بنقردان التونسية في العام 2016.

وعلى هذا الأساس نشرت الجزائر ما لا يقل عن 80000 عسكري لفرض الأمن عند الحدود، واعتمدت تونس المقاربة نفسها، عبر إنشاء مناطق عسكرية مغلقة عند الحدود مع ليبيا في العام 2013، ثم عمدت لاحقاً إلى توسيعها لتشمل أجزاء من حدودها مع الجزائر. وبنت المغرب والجزائر وتونس جداراً تمتد على مئات الكيلومترات. وساهمت الولايات المتحدة وألمانيا في تمويل الجدار التونسي ومعدات المراقبة الخاصة به، عبر التبرع بـ 44.9 مليون دولار منذ العام 2016 (GALLIEN & MAAT, 2018).

لقد تسببت هذه النظم الجديدة من الإدارة الحدودية بإجهاد اقتصادي شديد للمجتمعات المقيمة في المناطق الحدودية، فقد أدت الجدران التي أنشأتها تونس والجزائر إلى خنق شبكات التهريب المحلية الصغيرة النطاق، ما ألقى بالمجتمعات المحلية في الفقر، ودفعها نحو الإحتجاج والإجرام. لقد شهدت بلدة بنقردان التونسية احتجاجات وإضرابات واسعة النطاق في العامين 2016 و 2017، ويتسبب اعتصام مستمر بإغلاق معبر رأس جدير الحدودي احتجاجاً على السياسات التي تنتهجها ليبيا لمكافحة التهريب، وفي الجهة المقابلة من الحدود، في الجزائر، اشتكى سكان المناطق الحدودية من تزايد حدة الفقر.

إن اعتماد هذه المقاربة الأمنية الصارمة في دول المغرب العربي لضبط الحدود على الطريقة الغربية، يحمل في طياته خطر اندلاع أزمة جديد قد تتطور إلى حد فقدان المركز سيطرته على أراضيه الحدودية، لا سيما في ظل غياب استراتيجيات اقتصادية بديلة.

ففي جويلية 2020 تم إطلاق النار على محتجين في منطقة "تين زواتين" الحدودية بين الجزائر ومالي بعد محاولة تخريب الجدار الحدودي العازل بين الجزائر ومالي، وتخريض السكان على التظاهر من طرف أشخاص معروفين بأنشطتهم في مجال التهريب، ومن جهتهم فإن سكان محليين يقولون إن الاحتكاك مع الجيش في المنطقة وقع بسبب وضع أسلاك شائكة بمحاذاة السد الترابي الفاصل بين حدود الجزائر ومالي لحماية الحدود، وأدى ذلك إلى عدم استفادة سكان تلك المناطق من مصادر المياه في المنطقة كما حال الحاجز دون تنقلهم ورعي ماشيتهم في المنطقة الحدودية.

المحور الرابع : نحو حوكمة أمنية في إدارة المناطق الحدودية الجزائرية :

لقد تغير المشهد الأمني في المناطق الحدودية الجزائرية بعد اندلاع الإحتجاجات في بعض الدول المجاورة منذ سنة 2011، وقد صاحب ذلك حالة من عدم الإستقرار في صور مختلفة مثل الحركة الكبيرة للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، وتسلسل أفراد الجماعات الإرهابية عبر هذه

القوافل البشرية لضرب الإستقرار الأمني والقيام بمجمعات إرهابية على الأراضي الجزائرية، كما أدت احتجاجات الأزواد في مالي إلى إحياء النزعة الانفصالية عن الوطن الأم، وهذا ما يشكل خطراً على الوحدة الترابية الجزائرية بحكم الإمتداد الجغرافي والإجتماعي والثقافي مع أزواد الجزائر. وانطلاقاً من هذا الواقع باشرت الحكومة الجزائرية سلسلة من الإجراءات الإستباقية والوقائية في المناطق الحدودية من أجل الحفاظ على الأمن والإستقرار، وهذه الإجراءات اعتبرتها بعض الخبراء في مجال الأمن بأنها تدخل ضمن محاولة لحكومة الأمن في المناطق الحدودية، وقد تجلّى ذلك فيما يلي :

● دفعة جديدة للتنمية في المناطق الحدودية الجزائرية :

بعد أسابيع قليلة من الهجمات الإرهابية على منشأة عين أمناس للغاز الطبيعي في جنوب شرق الجزائر، أبدت الحكومة الجزائرية اهتماماً ملحوظاً لإعطاء " دفعة جديدة للتنمية " في الولايات الجنوبية للبلاد وإخراجها من حالة التهميش، والوقاية من المخاطر المحتملة جراء التطورات المتسارعة للأحداث في شمال مالي.

وتشكل الولايات الجنوبية الثلاث (تمنراست، إليزي، أدرار) حوالي نصف مساحة الجزائر، وتتسم تركيبها السكانية بتعدد عرقي ولغوي، إذ ينحدر سكان تلك الولايات من أصول بربرية وعربية وأفريقية، إضافة للطوارق، وتتراوح المسافات التي تفصل الولايات الجنوبية عن الجزائر العاصمة بين 1500 إلى ألفي كيلومتر، وتحدها جغرافياً ستة دول، هي شرقاً تونس وليبيا وجنوباً النيجر ومالي وموريتانيا، وصولاً إلى المغرب وإقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه.

وفي هذا الصدد جاءت بعض المشاريع الحيوية مثل : مشروع نقل المياه على مسافة 750 كيلومتراً من عين صالح إلى تمنراست، بتكلفة وصلت إلى ملياري دولار، إضافة إلى ذلك، هناك مشروع طريق الوحدة الأفريقية، الذي يمتد مسافة ثلاثة آلاف كيلومتر من العاصمة الجزائر إلى عيز كزام (جنوب)، والذي أطلق منذ سبعينيات القرن الماضي.

وفي نفس السياق وقعت الجزائر اتفاقية مع تونس في أكتوبر 2018 تقضي بتعاون البلدين لتدعيم التنمية والإستثمار في المناطق الحدودية، وتشجيع سكان المناطق الحدودية على البقاء في مناطقهم (بركة، 2018).

● إدارة أزمة الأزواد وتنويع الشركاء :

تتهم الجزائر منذ زمن طويل بأزمة شمال المالي أو ما بات يعرف بقضية أزواد، وهو النزاع الذي يشتعل منذ عقود بين سكان هذا الإقليم وبين الحكومة المركزية في بماكو ومع النصف الثاني من سنة 2014 تزعمت الجزائر مجموعة الوسطاء الإقليميين ساعية للوساطة بين الطرفين، لكن تباعد وجهات النظر بين الطرفين وضعت الوساطة الجزائرية في مواجهة تحد صعب، ولعل عمق الأزمة

وعدم توصل الوسطاء لتشخيصها تشخيصا شاملا هو ما جعل الوساطة تتعثر في مسيرتها أكثر من مرة، وجعل الطرف الأزوادي يعتبر مجموعة الوسطاء أميل لموقف الحكومة المركزية منها لموقف الأزوادين.

هنالك اختلافات تفصيلية تتعلق بنمط الحكم وعلى رأسه خيار الفيدرالية وطبيعة الخدمات التنموية وتحديد المسؤوليات الدستورية والقانونية وتوزيع الثروات والإشكالات الأمنية، وهي نقاط خلاف لم تستطع الوساطة الجزائرية، ومن خلفها المجموعة الإقليمية والدولية الساعية لحلحلة المشكل الأزوادي، أن تقرب وجهات النظر حولها.

إن الجزائر في نزاع شمال مالي تخشى مما يسمى باحتمال الدولة الفاشلة في مالي، وما قد يترتب عليه من تهديدات أمنية صلبة وناعمة كانتشار تجارة السلاح، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وهي تهديدات تضعها الجزائر وتتعامل معها بحذر ودقة لما لها من آثار ستكون تداعياتها واضحة على صعيد الوحدة الترابية للجزائر نتيجة للروابط الإثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الطارقي الموجود في مالي والدول المغاربية (رحموني، 2019، صفحة 99).

وقد حاولت الدبلوماسية الجزائرية تنويع الشركاء في إدارة الأزمة المالية في إطار الحوكمة الأمنية من خلال جمع الحركات الأزواذية الثلاثة مع حكومة باماكو في المفاوضات.

خاتمة:

فرضت التطورات المجتمعية، وما أفرزته إعادة التأصيل الحقوقي للسياسات الأمنية، إذ أصبح على الدولة الأخذ بمعايير جديدة في صياغة سياساتها في المجال الأمني، فمن بين الأسئلة الأساسية التي صارت تواجه الدول، هي كيفية المزاوجة بين الأمن والحرية من جهة، وبين الحق والعدالة والإنصاف من جهة أخرى .

وبناء على ما جاء في محتوى الدراسة فإنه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

- إن الرهان الحقيقي لكل سياسة أمنية في الدولة الحديثة، يكمن في الجمع بين ثنائية الأمن والحرية، ثم الأمن والعدالة؛ ذلك أن هاتين الثنائيتين تمتدان في عمق التشريعات الوطنية المعنية بإصلاح الأمن، وتشملان المؤسسات والآليات التي تمتلك السلطة الشرعية لاستخدام القوة أو إصدار الأمر باستخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، وتشكل الرقابة على السياسات الأمنية أحد مداخل إصلاح قطاع الأمن.

- إن التهديد الأمني في المناطق الحدودية الجزائرية هو تهديد أمني مركب :

ففي المجال الاقتصادي تعاني المناطق الحدودية من ضعف التنمية، الأمر الذي جعل سكان هذه المناطق يلجؤون إلى نشاط تهريب المواد الغذائية أو الطاقوية وأيضاً المخدرات من أجل ضمان مداخيل مالية تكون في الغالب بديلاً لغياب المشاريع التنموية.

وفي المجال الأمني تعرف المناطق الحدودية بسبب غياب التنمية تزايد التهديد الإرهابي الأمر الذي زاد من مخاوف سكان المناطق الحدودية من عودة الفكر التكفيري، لاسيما وأن ذكريات العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر مازالت حاضرة في الأذهان.

وفي المجال الاجتماعي تشهد المناطق الحدودية حركة نشيطة للمهاجرين الغير الشرعيين، حيث يعتبر هذا الملف أحد أهم التحديات المطروحة على السلطات الجزائرية، خاصة بعد اتهام الجزائر بسوء تعاملها مع اللاجئين والعابرين عبر أراضيها نحو الضفة الأخرى، ضف إلى ذلك قضية الطوارق التي لها امتدادات وارتباطات بالدول المجاورة، والتي اضحت تمثل خطراً على الأمن المجتمعي الجزائري.

- ومن هذا المنطلق يوصي الباحث بضرورة اعتماد حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية لأنه هو السبيل الأنجع نحو مواجهة تهديدات الأمن الصلبة والناعمة، من خلال النظر إلى الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه التهديدات من جهة، وإشراك كل الفواعل الأخرى غير الدولة في مواجهة هذه التهديدات.

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية :

1 - الكتب :

- الحافظي، إحسان، السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة وأدوار النخب السياسية، الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
- الزحيلي وهبة، مدخل إلى نظرية الأمن والإيمان : في سعادة الإنسان وتقدم المجتمعات، ط⁰¹، دمشق، سوريا: الدار المتحدة للنشر، 1993.
- بوزناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- رحموني عبد الرحيم، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي، عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
- لعروسي محمد عصام، النزاعات المسلحة و دينامية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية، 2020.
- مكنمارا روبرت، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

2 - مقالات من المجلات :

- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، صيف 2008.

3 - مقالات من الأنترنت :

- بسمة بركة، اتفاق تنموي وأمني لمناطق الحدود بين تونس والجزائر، 07 أكتوبر 2018، تاريخ الاسترداد 25 جانفي 2021، من جريدة العربي الجديد:

<https://www.alaraby.co.uk> /اتفاق-تنموي-وأمني-لمناطق-الحدود-بين-تونس-والجزائر

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

1 – Livres :

BUZAN, Barry, People, states, and fear : the national security problem in international relation, Ed⁰¹, Great Britain : wheat sheaf books, 1983.

SPERLING James & HALLENBERG Jan, Security Governance in a Westphalian World, New-York, USA: Routledge, 2009.

2 – Articles des revues :

BALZACQ, Thierry, Qu'est-ce que la sécurité nationale ?, Revue internationale et stratégique, N° 52, hiver 2003 – 2004.

BOOTH, Ken, Security and Emancipation, Review of international studies, Vol. 17, N° 04, October 1991.

KOTHARI Rajni, On Human Governance, Alternatives, vol 12, N 08, 1987.

KRAHMANN Elke, Conceptualizing Security Governance, Journal of the Nordic International Studies Association, vol 38, N 01, 2003.

KRAHMANN Elke, Security governance and networks: New theoretical perspectives in transatlantic security, Cambridge review of international affairs, vol 18, N 01, 2005.

3 – Articles internets :

GALLIEN Max & MAAT Herbert, The Risks of Hardened Borders in North Africa, 16 August 2018, Retrieved 25 January, 2021, from The Carnegie Endowment for International Peace: <https://carnegieendowment.org/sada/77053>.